

الجمهورية التونسية

وزارة العدل

محكمة التعقيب

عدد القضية 20085

تاريخه 2020/05/25

الحمد لله

أصدرت محكمة التعقيب القرار الاتي :

بعد الاطلاع على مطلب التعقيب المقدم في 2019/12/20 تحت عدد 2609 من طرف الاستاذ "ف.ب.ب." المحامي لدى التعقيب الكائن مكتبه ب... نيابة عن "ن.ش." القاطن ...

ضد : "الش.الو.ل." في شخص ممثلها القانوني الكائن بمقر...

طعنا في الحكم الاستئنافي المدني ع 14278 دد الصادر بتاريخ 2019 /02/19 عن محكمة الاستئناف بقابس والقاضي نصه : "قضت المحكمة نهائيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الاصل بنقض الحكم الابتدائي المطعون فيه و القضاء من جديد بالزام المستأنف ضده بان يؤدي للمستأنفة مبلغ 9719.439 دينار لقاء اصل الدين مع الفوائض القانونية بداية من تاريخ الانذار بالدفع الى تمام الخلاص النهائي ومبلغ 93.440 لقاء مصروف محضر الانذار بالدفع و اعفاء المستأنفة من الخطية و ارجاع المال المؤمن اليها و حمل المصاريف القانونية على المستأنف ضده و تغريمه لفائدتها بسبعمائة دينار لقاء اتعاب التقاضي و اجرة المحاماة عن الطرفين ...

وبعد الاطلاع على ملحوظات المدعي العام لدى هذه المحكمة

الرامية الى رفض مطلب التعقيب شكلا .

وبعد المفاوضة القانونية صرح بما يلي :

من حيث الشكل :

حيث اقتضت أحكام الفصل 185 من مجلة المرافعات المدنية والتجارية انه على الطاعن خلال اجل لا يتجاوز ثلاثين يوما من تاريخ تقديم عريضة الطعن ان يقدم لكتابة المحكمة ما يأتي وإلا سقط طعنه :

أولا : محضر اعلامه بالحكم المطعون فيه ان وقع اعلامه به

ثانيا : نسخة من الحكم المطعون فيه مشفوعة بنسخة مجردة من الحكم الابتدائي اذا اقتضت محكمة الاستئناف على تبني اسباب هذا الحكم و لم تدرجها بقرارها .

ثالثا : مذكرة من محاميه في بيان اسباب الطعن بصورة و توضيح ما يطلب نقضه و كذلك تحديد مرماه مع ماله من مؤيدات .

رابعا : نسخة من محضر ابلاغ خصومه نظيرا من تلك المذكرة بواسطة العدل المنفذ .

و حيث رتب المشرع بالفقرة المذكورة جزاء سقوط الطعن اذا تخلف الطاعن عن تقديم الوثائق المشار إليها أعلاه مجتمعة او إحداها الى كتابة محكمة التعقيب خلال اجل ثلاثين يوما من تاريخ تقديم عريضة الطعن .

و حيث بالرجوع إلى مظروفات الملف اتضح و ان المعقب لم يقدم لكتابة محكمة التعقيب جملة المؤيدات التي اوجبها الفصل 185 من مجلة المرافعات المدنية و التجارية رغم مرور اجل 30 يوما من تاريخ تقديم مطلب التعقيب وقد رتب المشرع جزاء على ذلك سقوط الطعن.

وحيث ان اجراءات التعقيب تهم النظام العام وعلى المحكمة ان تتمسك بها و تثيرها من تلقاء نفسها فانه يتعين والحالة تلك التصريح برفض مطلب التعقيب شكلا.

ولهذه الاسباب

قررت المحكمة رفض مطلب التعقيب شكلا و تخطية المعقب
بالمال المؤمن .

وصدر هذا القرار بحجرة الشورى يوم الاثنين 25 ماي 2020 عن
الدائرة المدنية السابعة و الثلاثين المترتبة من رئيسها السيدة نازك
كادة ومستشاريها السيدتين هنده العلاقي و رجاء الجزيري بحضور
المدعي العام السيد لطفي البدوي وبمساعدة كاتبة الجلسة السيدة عائدة
البرقاوي .

وحرر في تاريخه